على اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تدين الفظائع المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا

تُعبر المنظمات الموقعة أدناه عن أسفها الشديد لانعدام أي مساحة لصالح منظمات المجتمع المدني الليبية لإبداء الرأي و القدرة على التواصل مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) بشأن محنة المهاجرين الأفارقة المحتجزين في ليبيا.

ومع انعقاد الدورة العادية الثالثة والسبعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، قدمت المفوضة مايا سهلي فاضل نائب رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تقريرًا عن اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين والمهاجرين في إفريقيا. وحاولت جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الليبية الاشتباك في النقاش لكن دون جدوى، حيث لم تُمنح أية فرصة لتلك الجمعيات في عرض مخاوفها ومطالبها.

فمن المؤسف عدم وجود اي مساحة لصالح المنظمات الحقوقية، وذلك نظراً لخطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرين داخل وخارج مراكز الاحتجاز الليبية. ومن ثم فانعدام أي شكل من أشكال الاهتمام من جانب اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بالانتهاكات ضد المهاجرين والمدافعين عن حقوق الإنسان أصبح الآن أكثر وضوحًا، حيث شهدت تلك الجلسة ايضاً تمكن ممثل الحكومة الليبية من التعليق عدة مرات على قضايا مثل الهجرة وتجريم المجتمع المدني.

في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من شهر أكتوبر\تشرين الأول ٢٠٢٢، استطاع ائتلاف من المنظمات الليبية غيرالحكومية حضور الدورة العادية الثالثة والسبعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بانجول ، غامبيا، وذلك بدعم من جمعية الدراسات القانونية حول الهجرة (ASGI) ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)، حيث كان أحد الأهداف الرئيسية للبعثة هو حث اللجنة على اتخاذ موقف بشأن الفظائع المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا.

وعلى الرغم من القيود المفروضة على التواصل بين المجتمع المدني و المفوضية، إلا أن تحالف المنظمات الليبية والإقليمية والدولية استطاع ان يُقدّم إلى المفوضين خلال الجلسة، ملخصًا مُحدثًا للانتهاكات التي يتم ارتكابها ضد الرعايا الأجانب في ليبيا، مع طلب عاجل لمعالجة القضية بشكل نهائي.

لذلك تدعو جمعية الدراسات القانونية حول الهجرة (ASGI) ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS) بشكل عاجل، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى إعادة تأكيد دورها في "ضمان حماية حقوق الإنسان والشعوب" على النحو المنصوص عليه في ميثاق بانجول، و ان تقوم بدورها في دعوة السلطات الليبية إلى احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما حماية الأشخاص الأكثر ضعفًا كالمهاجرين واللاجئين. بالإضافة إلى العمل على فتح تحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد اللاجئين والمهاجرين في مراكز الاحتجاز الليبية.

وثيقة (رابط) المنظمات غير الحكومية تدعو اللجنة الأفريقية للتحقيق في الفظائع المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا.

معلومات أساسية

في شهر يوليو\تموز ٢٠١٩، تم استدعاء اللجنة بالفعل، عندما تقدما كلاً من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع منصة التحالف الليبية وبدعم من جمعية الدراسات القانونية حول الهجرة (ASGI) والرابطة الإيطالية الترفيهية والثقافية (ARCI) بطلبًا مشتركًا، يدعو اللجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين والمهاجرين في مراكز الاحتجاز الليبية.

تضمن الطلب ادعاءات عن انتهاكات متعددة للحقوق الأساسية التي يكفلها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، تلك الحقوق التي تضمن حظر التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة (المادة ٥)، والحق في الحرية الشخصية والحماية من الاعتقال التعسفي (المادة ٦)، والحق في المحاكمة العادلة (المادة ٧).
استندت الادعاءات الواردة في الطلب إلى شهادات تم جمعها من عدد من المهاجرين واللاجئين المحتجزين في كلٍ من (تاجوراء والنصر الزاوية والزنتان) الذين أفادوا بتعرضهم للتعذيب ، والاحتجاز في ظروف غير إنسانية، والتجويع، والحرمان من خدمات الصرف الصحي والطعام، بالاضافة للحرمان من توفير المساعدة القانونية. علماً بأن مراكز الاحتجاز الثلاثة تلك كانت تدار رسمياً في ذلك الوقت من قبل وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً ومقرها طرابلس.

منذ العام ٢٠١٩، وعلى الرغم من تغيير الحكومة في مارس\آذار ٢٠٢١، إلا أن الأوضاع استمرت في التدهور ولم تقم الحكومة الليبية بتحسين ظروف مراكز الاحتجاز ولا الظروف العامة التي يواجهها المواطنون الأجانب في البلاد. بشكل منهجي و بمستوى عالٍ من التنظيم وبتشجيع من الدولة يتم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق المهاجرين على نطاق واسع وذلك من قبل الدولة ومن قبل جهات فاعلة أخرى.